الغانم متحدثاً في مجلس الأمة أمس

الرئيس أكد أن القانون قديم وأن الغالبية النيابية لم تر له حاجة في الفترة الماضية

أكد أنه قديم ومدرج على جدول أعمال المجلس منذ سنتين وأن فرص مروره معدومة

الغانم: قانون الدين العام معيب في موضوعه وتوقيته وأدعو الحكومة لسحبه

ضرورة عرض القانون على اللجنة الاقتصادية الحكومية المشكلة برئاسة محافظ المركزي والاخذ بالملاحظات والبدائل النيابية

فريق عمل الصباح

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن قانون الدين العام قديم ومدرج على جدول اعمال المجلس منذ أكثر من سنتين وهو معيب ايضافي موضوعه وتوقيته،داعيا الحكومة إلى سحبه خاصة وان فرصة مروره عبر المجلس تكاد تكون معدومة.

وشدد الغانم على ضرورة عرض قانون الدين العام على اللجنة الاقتصادية الحكومية المشكلة برئاسة محافظ البنك المركزي والاخذ بالملاحظات والبدائل النيابية وعرض هذا الأمر على الشعب الكويتي بكل شفافية.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس «بشأن المشروع بقانون بشأن الدين العام هناك نقطتان أساسيتان، أولا قانون الدين العام الجديد وصلنا يوم الخميس في نهاية الدوام الرسمي، لكن حتى أوضح للجميع وبعيدا عن بعض ما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي، هذا القانون قديم وموجود على جدول أعمال المجلس، وانتهت منه اللجنة المالية بتقريرها الحادي عشر في 18 يناير 2018، اي قبل أكثر من سنتين وأدرج على جدول أعمال المجلس بتاريخ 22 يناير 2018».

واوضح الغانم أن موضوع القانون كان زيادة الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى 25 مليارا، مضيفا «بالتنسيق مع غالبية النواب كنا نرى أنه لا حاجة له في الفترات الماضية ولذلك لم يناقش».

وذكر الغانم أن الحكومة أرسلت يوم الخميس مرسومين بشأن استرداد القانون القديم الذي به الحد الأقصى 25 مليارا، واستبداله بقانون جديد يجعل الحد الأقصى 20 مليار.

وقال الغانم « كان على جدول أعمال المجلس قانون بـ 25 مليارا والقانون الذي قدمته الحكومة الحد الأقصى 20 مليارا، هذه فقط حقيقة الأمر لأن هناك من يحاول من يصور أن هذا الموضوع شيء جديد او أن هناك من يحاول أن يستغل الأزمة لتنفيع البعض، وهذا الكلام كله ليس صحيحا».

واشار الغانم الى أن القانون الجديد اقر في مجلس الوزراء في الفترة مابين بداية إلى منتصف فبراير اي قبل بداية الأزمة وتداعياتها لذلك ليس له علاقة بالأمور الحادثة حاليا.

وقال الغانم أن هناك تجار ازمات وسياسيين ايضا يحاولون أن يصوروا الأمور بغير حقيقتها ويستغلون جهل بعض الناس أو ضحالة معرفتهم بالاقتصاد فيصورون الأمور مخالفة للحقيقة.

واضاف الغانم « رأيي الشخصي في هذا القانون انه قانون معيب، لانه اصلا معد قبل هذه الأزمة وظروفها وتداعياتها، والظروف مختلفة الآن، فما الحكمة من إرساله في هذا التوقيت، الذي في وجهة نظري الشخصية توقيت سيء، واعتقد ان هناك حلولا أخرى».

وقال الغانم بهذا الشان» الحكومة شكلت لجنة لدراسة كل التداعيات الاقتصادية ومواجهة الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة برئاسة محافظ البنك المركزي، وبما أن هذا القانون قدم من الحكومة قبل هذه الأزمة، فالاولى والأجدر ان يعرض على اللجنة لتبدي وجهة نظرها مع اي متطلبات تشريعية أخرى».

وقال الغانم» أنصح الحكومة بسحب هذا القانون وستعطيها فرصة لسحبه قبل احالته إلى اللجنة المالية، فهذا القانون من وجهة نظري معيب، لانه وضع قبل الأزمة والظروف الآن تغيرت تغيراً كاملاً».

واكد الغانم ان توقيت تقديم القانون سيء ويساعد من يسعى لترويج معلومات خاطئة تضر بالبلد والمجتمع والاقتصاد الوطني، مضيفا «هناك من يحاول بسوء نية بان يشيع بان الحكومة ستاخذ 20 مليارا وتوزعها على فئات معينة وهذا كذاب اشر وأفاق لانه لا يوجد شيء من هذا القبيل».

واوضح ان تصرف الحكومة بهذا الشكل يعطي فرصة للبعض لاستغلال عدم معرفة قطاع كبير بتفاصيل اقتصادية وتسويقها بهذا الشكل.

وذكر الغانم ان النواب اقترحوا بدائل يجب ان تناقش ويتظر فيها، مشيرا الى ان الحكومة وفرقها الفنية قد تاتي ايضا ببدائل أخرى.

وقال الغانم « اقولها بوضوح، فرصة تمرير هذا القانون في مجلس الأمة بالشكل الذي اتى من الحكومة تكاد تكون معدومة في تقديري كرئيس مجلس».

وجدد الغانم « أنصح الحكومة بسحب هذا القانون وترك اللجنة الفنية المختصة تقدم اقتراحاتها وحلولها بشفافية تامة وكاملة وتعرض هذا الامر لان الأولوية للطبقة المتوسطة وصغار المستثمرين وتعرضه امام الشعب الكويتي قاطبة حتى تضيع الفرصة على تجار الأزمات من السياسيين بتشويه حقائق كثيرة ومحاولة بث معلومات غير صحيحة إلى الناس تنفيذا لاجندات سياسية الكل يعرفها».

من جهة أخرى قال الغانم ان الأزمة التي تمر بها البلاد كشفت عن بشاعة ووحشية تجار الإقامات الذين تسببوا بهذه الحالة الموجودة الآن، مضيفا «عندما تاتي بالوافد وتاخذ عليه مبالغ كبيرة واقول له اطلع بالشارع وانهش يمينا ويسارا حتى تعوض هذا المبلغ فهو المتسبب الرئيسي والأساسي وهو من جلب هؤلاء إلى الكويت وتركهم في الشارع».

واوضح الغانم ان العمالة الهامشية أصبحت قنبلة موقوتة يحدث في بعض المناطق وترك بعض العمالة الهامشية في الشارع به متواطىء وتاجر اقامات شركاء بهذا الموضوع ، ويجب على الحكومة أن تحمل تجار البشر وزر كل ما يحدث من ظلم الآن وكلفة إيجاد معسكرات أو مخيمات أو حلول بديلة وبعد ذلك يحالوا إلى النيابة لمحاسبتهم».

واكد الغانم ضرورة تعديل التركيبة السكانية والاعلان عن أسماء تجار الإقامات الذين تسببوا بهذه الحالة الموجودة الآن، مضيفا «عندما تاتي بالوافد وتاخذ عليه مبالغ كبيرة واقول له اطلع بالشارع وانهش يمينا ويسارا حتى تعوض هذا المبلغ فهو المتسبب الرئيسي والأساسي وهو من جلب هؤلاء إلى الكويت وتركهم في الشارع».

واوضح الغانم ان العمالة الهامشية أصبحت قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت لا سيما بعد ان انقطعت بهم السبل ولا توجد لهم أعمال يسترزقون منها.

وفي ختام تصريحه قال الغانم» هذا خطر حقيقي حذرنا منه في السابق، لكن الآن فرصة للكشف عنهم والضرب بيد من حديد في هذا الأمر، ووضع سياسة واضحة لتعديل التركيبة السكانية والانتهاء منها».

من جهة أخرى أعلن النائب علي الدقباسي رفضه للمشروع بقانون بشأن الدين العام والسماح باقتراض 20 مليار دينار، داعيًا الحكومة إلى تعديل سياساتها المالية خاصة في ظل أزمة «كورونا» وإلغاء الأعباء المالية التي ترهق ميزانية الدولة.

وجدد الدقباسي في تصريح صحفي بمجلس الأمة مطالبته الحكومة بتخفيض أقساط المتقاعدين وتأجيلها والأخذ بعين الاعتبار كل الفئات المستحقة بدءًا من الذين عليهم التزامات مادية وتأجيل أقساط صندوق المعسرين وكل الفئات التي تستحق الدعم والمعونة في مثل هذه الأيام.

وقال إن من بين تلك الفئات أولئك الذين أكملوا أوراق التعيين ولم يتسنّ لهم استكمال التعيين وبالتالي توفقوا وهم أرباب أسر وعائلات، وأيضا الفئات المستحقة من فئة غير محددي الجنسية.

وتمنى الدقباسي أن يكون هناك ترتيب مع الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية المختصة بإيصال الإغاثة لهم والعمل على تحقيق كل ما يحتاجون إليه.

في سياق آخر دعا النائب علي الدقباسي الحكومة إلى عدم التردد في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لحماية المجتمع من وباء «كورونا»، مؤكدًا أن الإجراءات الحكومية في بداية الأزمة كانت نموذجية وما زالت وعليها الاستمرار على نفس الوتيرة وإرشاد الناس على ما يتعين عليهم القيام به لمساندة الجهاز الرسمي للدولة وحماية الوطن.

وجدد الدقباسي احترامه وتقديره ودعمه للإجراءات الحكومية لمواجهة الفيروس مشيدًا بجهود العاملين في الدفاع عن الوطن في الخط الأمامي من الجهاز الطبي والجهاز العسكري.

وناشد الحكومة ألّا تتردد باتخاذ أي إجراء يحمي المجتمع خاصة مع تصاعد أرقام الإصابات بالفيروس واتخاذ التدابير اللازمة خاصة وأن الكويتيين أبدوا بكل فئاتهم استعدادهم مساندة الحكومة في هذه الأزمة، متمنيًا أن تمر هذه الأزمة والوطن أكثر قوة واستفادة من تلك الدروس.

من جانب آخر اطلعت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس على خطط وزارة التربية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي بشأن العام

- موضوع القانون كان زيادة الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى 25 ملياراً وغالبية النواب لم تر حاجة له في الفترات الماضية
- أرسلت الخميس الماضي مرسومين بشأن استرداد القانون القديم الذي به الحد الأقصى 25 مليارا واستبداله بجديد يجعل الأقصى 20 ملياراً
- القانون الجديد أقر في مجلس الوزراء ما بين بداية إلى منتصف فبراير أي قبل بداية الأزمة لذلك ليس له علاقة بالأمور الحادثة حاليا

رئيس المجلس رفض محاولة استغلال البعض للموضوع في التشكيك

- تجار أزمات وسياسيون يحاولون أن يصوروا الأمور بغير حقيقتها ويستغلون جهل بعض الناس أو ضحالة معرفتهم بالاقتصاد
- أنصح الحكومة بسحب هذا القانون وترك اللجنة الفنية المختصة تقدم اقتراحاتها وحلولها بشفافية تامة أمام الشعب الكويتي قاطبة
- الأزمة التي تمر بها البلاد كشفت عن بشاعة ووحشية تجار الإقامات وهذه فرصة لتعديل التركيبة السكانية يجب أن تستغل

محمد الدلال

الغانم أكد أن تجار الإقامات يتحملون وزر العمالة الهامشية

عادل الدمخي